

Distr.: General
24 May 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثالثة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الثانية والسبعون
البند ٩٩ (ل) من جدول الأعمال
نزع السلاح العام الكامل: تنفيذ اتفاقية حظر استحداث
 وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير
 تلك الأسلحة

رسالة مؤرخة ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لتشيكيا لدى الأمم المتحدة

في سياق الإشارة إلى الوثيقة A/72/828-S/2018/314 التي تضمنت رسالة السيد فاسيلي نيينزيا، السفير والممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، التي تحيل البيان الصادر عن المتحدث الرسمي باسم وزارة خارجية الاتحاد الروسي بشأن العامل الكيميائي "نوفيتشوك"، لا يسعني إلا أن أرد على هذه الوثيقة التي ذكرت الجمهورية التشيكية دون أن وجود سند كافٍ ودون أن تكون لها أي صلة لها بالمسألة المحورية المتمثلة في احتمال تورط روسيا في الهجوم الكيميائي الذي نُقِّد في المملكة المتحدة في ٤ آذار/مارس ٢٠١٨، وأن أبلغكم بموقف الجمهورية التشيكية.

إن الجمهورية التشيكية ترفض التلميحات المضللة التي ينشرها الاتحاد الروسي في البيانات الصادرة عن ممثليه والتي تقيم صلة بين الجمهورية التشيكية والأبحاث المتعلقة بالعامل الكيميائي "نوفيتشوك" أو بتطويره. وفي هذا الصدد، نعرب عن قلقنا العميق من البيان الصادر عن المتحدث الرسمي باسم وزارة خارجية الاتحاد الروسي الذي يهدف فقط إلى تحويل الانتباه الدولي عن التحقيق الذي تُجرِّيه منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في قضية سكريبال.

ولا يتضمن البيان المشار إليه أنفاً معلومات كاذبة ومضللة فحسب، بل إنه يردد، بطريقة مؤسفة للغاية، الخطابات السائدة في حقبة الحرب الباردة المشيئة. وقد وجّه الأمين العام نفسه، في الآونة الأخيرة، تحذيراً صارماً من هذا السلوك الناشئ تحديداً.

ولا يسعنا إلا أن نؤكد مجدداً أن التلميحات المستخدمة في الوثيقة الروسية المؤرخة ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨ لا أساس لها من الصحة. وكما أعلنت عن ذلك السلطات التشيكية عدة مرات من قبل،



بما في ذلك عن طريق مكتب الدولة المعني بالأمان النووي في الجمهورية التشيكية، وهو هيئة تنظيمية وطنية مسؤولة عن الإشراف الحكومي في مجال اتفاقية الأسلحة الكيميائية، لا تملك الجمهورية التشيكية أسلحة كيميائية ولا تقوم بصنعها أو تطويرها. وقد ورد ذلك في إعلاننا الأولي وفي غيره من الإعلانات العادية التي أرسلت إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في امتثالٍ للاتفاقية.

وتفي الجمهورية التشيكية بجميع التزاماتها الدولية المتعلقة بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. ومن الواضح تماما أن هذه الادعاءات المضللة الموجهة ضد الجمهورية التشيكية أثناء التحقيق في هجوم السبيري لا تستند إلى الحقيقة وإنما هي في الواقع مفتعلة تماما.

ولدى الجمهورية التشيكية مهارات وخبرة عريقة تحظى باعتراف دولي في مجال الطب العسكري، ولا سيما في مجال الحماية من أسلحة الدمار الشامل. وتوجد في الجمهورية التشيكية عدة مرافق عسكرية للبحوث العلمية تهدف لتطوير العلوم في تلك المجالات.

وتتم الأنشطة التي تقوم بها هذه المرافق العلمية والتعليمية في ظل الامتثال التام لتشريعاتنا الوطنية ولدستور الجمهورية التشيكية وكذلك لالتزاماتنا الدولية، بما فيها أي التزامات بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وتضطلع هذه المرافق بأنشطتها بشفافية تامة؛ ويمكن لمواطني تشيكيا وللجمهور من الأجانب الاطلاع على المعلومات المتعلقة بما على قنوات تشمل المواقع الشبكية الخاصة بكل منها.

وأرجو أن تفضلوا بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن والجمعية العامة في إطار البند ٩٩ (ل) من جدول الأعمال.

(توقيع) ييري إينغر

القائم بالأعمال بالنيابة